النحو والبلاغة: الوظيفة والعلاقة

أ.م.د.نشأت علي محمود
م.م عليا أحمد محمد
جامعة صلاح الدين /كلية اللغات/ قسم اللغة العربية

يعد النحو والبلاغة ركنين أساسين في النظام اللغوي ،ولاشك أن أنظمة المعجم أوالصرف أو الصوت لها أهمية في النظام اللغوي عموما،ولكن لنظامي النحو والبلاغة مزيد نظر واهتمام عند دارسي اللغة لتعلقهما بصناعة الكلام وكيفية انجازه وتوزيعات الكلام على مناسباتِ أوضاعٍ تستوعب المتكلم والمتلقي معا،وقد نبه عبدالقاهر الجرجاني الى العلاقة بين النحو والبلاغة بصورة واضحة حينما لخص مباحث النحو في أربع صفحات لتكون مدخلا الى كتابه دلائل الإعجاز،كما أن البحث اللساني الحديث يقوم على فهم نظامي النحو والبلاغة كما في النظرية التوليدية التحويلية أو النظرية التداولية أو نظرية علم لغة النص،فهذه النظريات بحثت القضية من حيث انجازها أو اجراءاتها، فقام هذا البحث على بيان الوظيفة والعلاقة بين علمي النحو والبلاغة.

ولا بدَّ من بيان مفهوم النحو لمعرفة وظيفته ،فإن معرفة مفاهيم العلم طريق الى معرفة وظائفها،ولهذا نرى علماء النحو يقدمون تعريف الباب النحوي على مسائله، والنحو في الاصطلاح بالمعنى العام: ((هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها))[١]، أو هو ((صناعة علمية، ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى)). [٢]

ومن هذه التعاريف نستطيع أن نقول إنَّ وظيفة النحو تدور في محورين:

١- الاحتراز عن الخطأ في تأدية الكلام أي الاحتراز عن (ضعف التأليف) فضلاً عن معرفة صواب الكلام من خطئه[٣].

٢- تأدية المعاني المتنوعة من التراكيب.

فيدخل جزءٌ منه في البلاغة كما في مراعاة مقتضى الحال، إذ أكّد صاحب المفتاح على وجود هاتين الوظيفتين في تعريفه للنحو وعلاقته بالقسم البلاغي وفصل فيهما أكثر في علم المعاني للصلة الوثيقة بينهما فقال: ((اعلم أنَّ علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها))[٤]، وقد صرّح الخطيب القزويني بالوظيفة الأولى حين أرجع غرض البلاغة إلى ((الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد وإلى تمييز الفصيح من غيره))[٥] ويبدو أنّ المحور الثاني أشدُّ تأثيراً في البلاغة؛ لأنَّ مرجع البلاغة إلى تنوع معاني التركيب، أي الوظيفة الثانية لا تكون إلا بعلاقة اللفظ مع المعنى بشرط التركيب[٦]، فضلاً عن طرق صياغتها والأغراض الناتجة من تلك الصيغ.

أي إنّ قوام البلاغة هو مراعاة القواعد النحوية؛ وهي تتكون من أمرين: الأول: الاحتراز عن الخطأ، لأنَّ الاحتراز عن الخطأ يقصد به تأدية الكلام على وفق قواعد النحو وقوانينه فمرجع ذلك إلى مراعاة القواعد النحوية ، والآخر: تمييز الفصيح من غيره، مما خالف القياس وهذا عائدٌ إلى علم الصرف وإلى علم النحو كذلك وأما ضعف التأليف والتعقيد اللفظي فهو عائدٌ إلى علم النحو فحسب[٧].

فلا تنفك البلاغة عن النحو؛ لأنّ النحو يعد قوام البلاغة؛ فقد علل التفتازاني تشبيه النحو في الكلام بالملح في الطعام؛ بأنَّ ((الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص))[٨]؛ فالقواعد والأصول النحوية التي وضعها النحويون للتراكيب اللغوية لم تكن إلا أسساً تبني البلاغة عليها قضاياها وأغراضها البلاغية، لأنَّ البلاغة باعتبارها علماً نشأ على الأسس والأصول النحوية من جهود المتقدمين؛ لذلك قال الجرجاني: ((واعلم أنْ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها...))[٩]، فنظرية النظم هنا عنده قائمة على إجراء معاني النحو التي ترتبط بالمسند والمسند إليه وقضاياهما، وتستوعب مباحث الفصل والوصل على ما يفيده المعنى من كل حرف من حروف العطف وتتضمن الحذف والقصر والتكرار وتترصد الإضمار والإظهار والتقدير مضافاً إلى التعريف والتنكير[١٠].

أما البلاغة باعتبارها فناً وإبداعاً فقد كانت موجودة عند العرب الفصحاء واقعة بوقوع الكلام الفصيح فليس بينها وبين وجود النحو في الكلام ترتيب زمني. وأثبت الجرجاني من خلال نظرية النظم –التي عُنى بها توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم–أنَّ النحو هو معدن البلاغة وأنّ ليس لطالب البلاغة والإعجاز من نظم القرآن والغوص في أعماقها واستخراج دررها بعيداً عن النحو[١١].

فعلم المعاني الذي أفاض البلاغيون فيه القول كان على أساس ما وجد عند النحاة أمثال سيبويه حينما ذكر جذور هذا العلم في كتابه بمعالجته للإسناد بتعريفه وانتشار مباحث الخبر والإنشاء وذكر متعلقات الفعل والتقديم وما من شأنه أن يؤخر، وكذلك الفصل والوصل والزيادة التي يريد بها الإطناب، فكان نشوء علم المعاني في أحضان علم النحو، بل نستطيع

أن نقول إنّ هذه العلوم خُطط لها في علم النحو بشكل متناثر وغير منظم ومبوب، ثم استقر عليها علماء البلاغة فيما بعد بالتنظيم والتبويب، والذي ((يبدو أن النسق الذي أخذ به سيبويه هو الذي ألهم علماء المعاني فكرة انحصار مباحثه في أبوابه الثمانية المعروفة وليس يسع المرء وهو يقرأ كلامهم في ذلك إلا أنْ يبيِّن اقتباسهم منه، واقتدائهم به))[١٢].

وكذلك نرى ابن قتيبة يضع الأسماء والمصطلحات التي توسع فيها السكاكي ولخّصها وشرحها القزويني حيث إنّه يطلق المجاز على كل من المعاني والبيان فيقول: ((وللعرب المجازات في الكلام ومعناها طرق القول ومآخذه ففيها الاستعارة والتمثيل والقلب، والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار، والتعريف والإفصاح، والكناية والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الإثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم وبلفظ العموم لمعنى الخصوص، مع أشياء كثيرة في أبواب المجاز))[١٣]. ثم جاء التفتازاني وبيّن في كثير من المواضع هذا التأثير النحوي وفضلِه بإرجاع بعض المسائل الى القواعد النحوية وتحليل الأمثلة والشواهد على وفقها وأحياناً التصريح بآراء النحاة في مسائل أُخر.

ويمكن حصر ما قام به البلاغيون في إجراءاتهم على القواعد النحوية العامة ولا سيما الكلية منها بما يأتي:

١-بناء القضايا البلاغية على القواعد النحوية وتحقيق مسائلها والتوسعة فيها.

٢-إنشاء قوانين وقواعد بلاغية قائمة على القواعد النحوية الكلية.

٣-تحليل الشواهد والنصوص والأمثلة وتوجيهها على وفق القواعد النحوية، فالشاهد عند علماء اللغة والبلاغة يذكر لإثبات القاعدة والمثال يذكر لإيضاح القاعدة، والشواهد أخص من الأمثلة لكونها من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم[١٤].

فمن الأمثلة التي تبين تأثر البلاغيين بالنحويين وعلم النحو في كتاب المطول اعتماد سعد الدين التفتازاني في تقسيم أبواب علم المعاني على المفاهيم النحوية، إذ إنَّ الخطيب القزويني بدأ بتحليل الكلام وتقسيمه تقسيماً بلاغياً فبدأ بالجملة وأحوالها كالخبر والإنشاء وما يتضمنانه من المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل.. ثم بأنواع الإسناد والتعلق بينهما كالقصر والوصل والعطف..[١٥]، إلا أنّ التفتازاني أراد أنْ ينهج منهج النحاة في تقسيمه، فذهب إلى أنَّ أصل اللفظ: ((إما مفرد أو جملة، والمفرد إما عمدة أو فضلة، والعمدة إما مسند إليه أو مسند..))[١٦]، كما بيّن السيد العلوي تقسيمات اللفظ المفرد إلى فعل واسم والظاهر والمضمر والعمومية والجنس والمشتق... [١٧] لبيان الأساسيات النحوية في أحوال الكلم ثم الأحوال البلاغية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ اعتبار المفاهيم النحوية أساساً لفهم الوظائف البلاغية ولا سيما علم المعاني ليس إفساداً للبلاغة كما ذهب إليه بعض المحدثين[١٨] من أنَّ السكاكي ومن تبعه من شراح تلخيص المفتاح قدّموا المقولات النحوية على الوظائف البلاغية فهذا عريٌّ عن الصحة وبعيدٌ عن فهم واقع البلاغة، فكيف نفهم الوظيفة البلاغية للحذف مثلاً إن لم نعرف طبيعة المحذوف وموضعه وعلاقته التركيبية من كونه مبتدأً أو خبراً أو مفعولاً مثلاً ثم نعمل بعد ذلك في ذكر الوظيفة البلاغية وهي: لماذا حذف هذا النوع؟ وما الذي يمثله حذف هذا النوع في التركيب؟، فالبلاغة ليست علماً قائماً برأسه غير متعلق بعلم آخر بل البلاغة ثمرة النحو؛ ولهذا فالبلاغة لا تُعنى إلا بالتركيب، فالتأثير النحوي في البلاغة واقعٌ وهو في المطول ظاهرٌ، ويمكن أن نلمح هذا التأثير في جوانب متعددة وهي:

أولاً: التفصيل في المسائل والمصطلحات النحوية:

فقد قام البلاغيون بتفصيل بعض المسائل النحوية مما أوجزه النحاة في كتبهم لاقتضاء علم البلاغة لها، كما في تفصيل الفرق بين (إنْ) التي تكون لعدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد

المتكلم، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾[١٩]، و(إذا) التي تفيد الجزم بوقوع الشرط في اعتقاده كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾[٢٠]، و(لو) التي تدل على وقوع الشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط كما في قولهم: **لو جئتني لأكرمتك** وذلك بتعليق الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام[٢١].

ثمّ قاموا بأخذ القضايا النحوية وتوصيفات النحاة للمصطلحات النحوية من النحاة أنفسهم وبيان أغراضها فكانت هذه الأغراض لبُّ علم البلاغة كذكرهم معاني الأدوات عند كلامهم على العطف على المسند إليه، فدلالات حروف العطف أفاد البلاغيون منها في بيان أغراض العطف فذهبوا إلى أنَّ (الواو والفاء وثم وحتى) لتفصيل المسند إليه أو المسند، والحروف التي تقتضي أنَّ ما بعدها مخالف لحكم ما قبلها مثل (لا وبل ولكن) الغرض منها رد السامع الى الصواب أو صرف الحكم عن الآخر، وأما(أو) فهي للشك أو التشكيك عند السامع[٢٢].

فالبلاغيون قاموا بأخذ دلالات هذه الأدوات التي منشأها الأصل النحوي وتوظيفها في بناء الأغراض البلاغية التي يقصدها المتكلم في استعمال كل أداة في المقام المناسب والدلالة على الغرض المراد إيصاله إلى المخاطَب[٢٣]، ويمكن تقريب المسألة بالمثال الآتي: فالنحاة بينوا أنَّ (ذا) اسم إشارة للقريب و(ذلك) للبعيد[٢٤]، وأما البلاغيون فيوظفون هذه المسألة النحوية من حيث إنّه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بـــ(هذا).[٢٥]

ونجدهم يفرقون بين علم الإعراب وعلم البلاغة ويقدمون علم الإعراب على البلاغة في التأسيس لأي مسألة بلاغية وبيان وظائفها، فالزمخشري حين يفسر قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ

تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾[٢٦] يأتي بالمسائل النحوية في حل هذا النص القرآني ويقرر انّ (أنتم) فاعل لفعل محذوف؛ لأنّ (لو) تدخل على الأفعال والتقدير (لو تملكون تملكون..) فحذف الفعلَ وأبقى الفاعل فانفصل الفاعل لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به وهو الفعل ثم قال: ((وهذا الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أنّ (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المبالغ))[٢٧].

وفي باب القصر في مبحث (إنّما) نجد تقريرات نحوية مطولة يعتمد فيها البلاغيون كثيراً على قول النحاة[٢٨].

ومن تحقيقهم في بعض المسائل النحوية ما ذكروه في الفرق بين الصفة وعطف البيان والبدل مما يعد أفضل ما ذكر في الفرق بين هذه الثلاثة تحقيقاً وتطبيقاً[٢٩].

ومن تحقيقهم في بعض المسائل النحوية في الكتب البلاغية بحثُهم في العلاقة بين الكلام والجملة، فعلماء النحو قد ذكروا في مباحثهم النحوية الفرق بين الكلام والجملة، فمنهم من جعلهما مترادفين كالزمخشري في كتابه (المفصل)[٣٠]، والجمهور على اشتراط الإفادة التامة في الكلام ولهذا تنوعت الجمل عندهم[٣١].

أما التفتازاني فقد نظر في الفرق بين الكلام والجملة باعتبار قصد المتكلم بعد أن بيّن استواء الكلام والجملة في تضمنها للإسناد الأصلي، فالعبرة في الفرق بينهما هي أن يكون الكلام مقصوداً لذاته أي أن يكون خبراً للمسند إليه الأصل أو غير مقصود لذاته بأن يكون خبرا للمسند إليه المتعلق بالمسند إليه الأصل كقولنا: (محمدٌ ذاهبٌ الى المنتزه) فقولنا (ذاهبٌ إلى المنتزه) واقعة في محل رفع خبر (محمد) فليس المقصود فيه إسناد الذهاب إلى المنتزه

وإنّما إسناد الذهاب إلى المنتزه بجملته إلى محمد فهذه جملة وليست بكلام، وهذا هو المراد من الإسناد المقصود لذاته وغير المقصود لذاته. كما فصّل علماء البلاغة في مفهوم الاسناد الأصلي متابعين ما ذكره النحاة في الفرق بين الاسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي(٣٢).

ومن المسائل التي فصّل فيها البلاغيون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية، فقد ذهب النحاة إلى أنَّ الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ يمتنع أنْ تكون إنشائية لأنَّها لا تحتمل الصدق والكذب(٣٣)، فردّ التفتازاني على هذه المسألة محللاً إياها من جانبين: (٣٤)

١-الاشتراك اللفظي للفظ (الخبر) بين النحويين والبلاغيين، فالخبر عند النحويين هو ما أُسند إلى المبتدأ(٣٥)، أما عند البلاغيين فهو ما يحتمل الصدق والكذب، والمقصود هنا هو خبر النحاة.

٢-وجوب ثبوت الخبر للمبتدأ يكون من جهة الإخبار والقضية (أي مضمون الخبر) لا من جهة مطلق الخبر؛ لأنَّ عملية إسناد حكم الخبر إلى المبتدأ أعمُ عند النحاة من الإخباري والإنشائي.

ومن ذلك الأحكام الإعرابية التي جاءت على خلاف الأصل ويحتاج إلى ضربٍ من التأويل والتي عدّها البلاغيون من المجاز الذي هو نوع من أقسام علم البيان ((لاشتراكهما في التعدي عن الأصل))(٣٦)، فقد صرّح (السكاكي) بأن نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ (٣٧) وقوله: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(٣٨) يوصف بالمجاز؛ لأنها انتقلت عن اعرابها الأصلي إلى غيره، ولهذا قال

التفتازاني: ((وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في (القرية) والرفع في (ربك) لأنَّه قد نقل عن محله[٣٩].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ لفظ المجاز إذا أطلق حمل على المجاز الموصوف في علم البيان وهو ما استعمل في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته[٤٠]؛ لأنَّه المقصود في فن البيان فإنَّ اللفظ إذا أطلق حُمل على المتبادر إلى الذهن وهذا أصلٌ لا ينبغي العدول عنه.

ومن التفصيلات النحوية التي بحثها البلاغيون في المسائل النحوية من حيث الشبه والافتراق العلاقة بين الحال والخبر وبيان العلة في المسألة[٤١] والعلاقة بين الحال والنعت وبيان العلة في المسألة[٤٢] وبيان علة وجوب الربط في الجملة الحالية[٤٣].

ثانياً: توظيف القواعد النحوية في بناء القواعد البلاغية وتحليل القضايا البلاغية.

إنَّ المتتبع لكتب البلاغة العربية يجد فيها كثيراً من المسائل النحوية بقواعدها وجزئياتها؛ وذلك لأنَّ البلاغيين جعلوا هذه القواعد النحوية أصلاً في استنباط القاعدة البلاغية أو في تحليل القضايا البلاغية، فابن الأثير ينبه أنَّ الضمائر بأنواعها من المتصلة والمنفصلة مذكورة في كتب النحو بيد أنّه ينبه إلى أنَّ ما يورده أمراً مؤسساً على النحو خارجاً عن تفصيلاته[٤٤]، كما أنَّه يصرح في مبحث (الحروف العاطفة والجارة) أنَّه يورد ما هو مذكور في كتب النحو ليبني عليه المسائل البلاغية تنظيراً وتحليلاً وإنَّما بدأ بذكر المسائل النحوية وقواعدها لأنَّ ((المرجع فيه إلى الأصل النحوي))[٤٥].

فمن لم يراعِ علم النحو وقواعده وفروعه فلن يصل إلى البلاغة إجراءً لها في كلامه وأسلوبه ولن يعرف مقاصد الكلام باستنباط أغراضها ووظائفها، ولهذا يقول السيد العلوي اليمني: ((يجب على الناظر والنائر فيما يقصد من أساليب الكلام مراعاة ما يقتضيه علم النحو اصوله وفروعه))[٤٦] ثم يقوم بسرد التفصيلات لمسائل نحوية تتضمن قواعدَ وفروعاً لابتناء البلاغة عليها[٤٧].ولا نقصد أنَّ مقاصد البلاغة العربية هي نفسها مقاصد علم النحو سواءً بسواء ولكن القصد هو بيان أنَّ المسائل النحوية ولا سيما الكلية منها قد وظّفها البلاغيون لإنشاء صرحٍ بلاغي نظري وتطبيقي فأما النظري فهو تنصيص القواعد البلاغية وبحث تفصيلاتها وأما التطبيقي فهو تحليل النصوص اللغوية على وفق القضايا البلاغية بالاعتماد على المرجع الأول في التحليل وهو الأصول النحوية كما قرره ابن الأثير فيما تقدم.

وقد قام البلاغيون بإجراء قاعدة التغليب البلاغية على مسائل تفصيلية في النحو، كما في تغليب غير المتصف بالشرط على الشرط في مباحث التقييد بالشرط، إذ إنَّ الأصل في استعمال (إنْ) الشرطية هو لتعلق وقوع الشيء على شيء على طريق غير الجزم والقطع، فاستعمالها في الجزم بوقوعه يكون لأغراض بلاغية منها (التغليب) وهو تغليب غير القطعي الحصول على القطعي الحصول، كالحصول القطعي لقيام مجموعة من الجالسين وتغليب القيام غير القطعي الحصول عليه في قولك: **إنْ قمتمْ فسخ العقد**، وكذا في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾[٤٨]؛ لأنَّه مؤكدٌ أنَّ في المخاطبين هناك من هم على معرفة بالحق وغير مرتابين، فجاء (إنْ) لتغليب غير المرتابين على المرتابين وكأنَّ الجميع في ريب لأنَّه لما لم تستعمل (إنْ) هنا في الأمور المحتملة المشكوك فيها لُجأ إلى مراعاة التغليب لاستقامة معنى الآية[٤٩]، بل إنَّ قاعدة التغليب البلاغية نشأت من أحضان مفهوم نحوي فالنحاة صرَّحوا أنَّه ((لا يصح أنْ يخاطب في كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تثنية أو

جمع))[٥٠] فهذه القاعدة وإنْ لم يصرح بها النحاة إلا أنَّها موجودة في مباحثهم النحوية عند ذكرهم الضمائر أو العلامات الإعرابية المتصلة بالأسماء المثناة أو المجموعة كما في رأيتك ورأيتكما ورأيتكن وكما في تثنية العالم في العالمان والعالمين أو في جمع العالم (العالمون والعالمين)[٥١]. فما جاءت من النصوص مخالفاً لهذا الأصل النحوي وسَمُوه بالتغليب كما في قراءة أبي عامر (تعملون) بالتاء[٥٢]، في قوله تعالى:﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ ﴾[٥٣] فقد بدأ بـــ(وما ربك) وهو للفرد المخاطب النبي ^ ثم أعقبه بالجمع (تعملون) وهو في كلام واحد، فقال البلاغيون فيه تغليب باعتبار أنَّ (تعملون) خطاب للنبي ^ وجمع من معه من المكلفين.فاستطاع البلاغيون أنْ يبنوا أغراضهم البلاغية وتحليلاتهم للآيات والشواهد اعتماداً على الأبواب النحوية ومعاني الأدوات النحوية.

وقد بنى البلاغيون أصولاً وقواعد على وفق الأصول العامة للفكر النحوي بعد اطلاعهم على قواعد التأصيل النحوية كما في قولهم: ((الظاهر ألّا يغير أسلوب الكلام، بل يجري اللاحق على سنن السابق))[٥٤]. فهذه القاعدة استنتجها البلاغيون من الافتراض الذهني الذي وضعه النحاة في بناء الجملة العربية وترتيبها، ويبدو أنَّ فكر النحاة في الأصل الافتراضي للكلام كان على أربعة أضرب:

١- الأصل الافتراضي في ترتيب أجزاء الجملة ومفرداتها: فالأصل في ترتيب الجملة العربية البدء بالفعل فالفاعل فالمفعول به إنْ كانت الجملة فعلية، وإنْ كانت الجملة إسمية فالأصل فيه أنْ يُبدأ بالمبتدأ فالخبر[٥٥].

٢- الأصل الافتراضي في توحيد نوع المخاطب: كتحديد نوعية المخاطَب الذي يوجه إليه الخطاب فالأصل فيه توحيد المخاطب وعدم الانتقال من متكلم إلى مخاطَب أو غائب.

٣- الأصل الافتراضي في الترتيب النسقي للزمن: فالأصل أن يجري زمن الخطاب في زمن واحد وعدم الانتقال من ماض إلى مضارع أو مستقبل.

٤- الأصل الافتراضي في وصل الجمل وعطفها على بعض: فالأصل عند النحاة التناسب في عطف الجمل على بعضها كعطف الجملة الاسمية على الاسمية والفعلية على الفعلية.

فمخالفة هذه الأصول والعدول عنها أي الانتقال من أسلوب الى آخر سمّاه البلاغيون التفاتاً، لبيان الأغراض والمقاصد البلاغية التي دعت إلى مخالفة الأصل الافتراضي عند النحاة؛ ولذلك نجد السكاكي يذكر الالتفات في علم المعاني [٥٦] ليبين أنَّه قائم على الأصول والقواعد النحوية. بينما عدل بعض البلاغيين إلى ذكره في باب علم البديع باعتباره أمراً شكلياً يقوم به المتكلم لاستدرار ذهن السامع وتنشيطه، والصواب ذكره في باب علم المعاني؛ لأنَّ فيه تجولاً في الأسلوب أو في الزمن النحوي كما فعل صاحب الطراز[٥٧].

والعطف ((نظير التثنية))[٥٨]، وهذا ما استنتجه التفتازاني من كلام النحاة في الأبواب النحوية (باب التثنية وباب الجمع وباب العطف) وجعل من هذه الثلاثة الدليل الذي يُعرف به أنَّ الخطاب موّجهٌ إلى أكثر من شخص[٥٩].

ومن المباحث النحوية التي فصّل فيها البلاغيون ثم صنّفوها بحسب أغراضها مسألة الحال النحوي في باب الفصل والوصل فقد عللوا لصحة مجيء الحال جملةً خبرية أي عللوا للواقع كما عللوا لغير الواقع أي عدم جواز أنْ تكون الحال جملة إنشائية أو شرطية[٦٠].

وقد ضمّن الخطيب القزويني باب الفصل والوصل الحال النحوي، فذكر أنَّ الحال المفردة تدخل في باب الفصل وأما إنْ كانت الحال جملةً فتدخل في باب الوصل لحاجتها إلى الرابط، ثم بيّن مفهوم الحال من حيث الإسناد وتقييد العامل وتخصيص وقوعها بوقت وقوع مضمونها

فبحث مسالة زمن الحال وربط جملة الحال بـــ (السين ولن)، وقد استنبط البلاغيون قاعدة بلاغية من أبحاث الحال فقالوا: أصل الحال المنتقلة أنْ تكون بغير الواو؛ لأنَّها معربة بالأصالة لا بالتبعية ولكن خولف هذا الأصل إذا كان الحال جملةً[٦١]. فبذلك نرى أنّ البلاغيين في تبويبهم لمباحثهم البلاغية وترتيبها اعتمدوا على المسائل النحوية كما في باب الحال الذي جعلوه ملحقاً بباب الفصل والوصل لارتباطه به[٦٢].

وقد بنى البلاغيون على الأصل النحوي (الأصل في التعلق هو الفعل)[٦٣] مسألة بلاغية وهي أنَّ الجملة الظرفية تفيد تجدد الحدوث باعتبار أنَّها متعلقة بالفعل لا باسم الفاعل، وذهب التفتازاني إلى أنَّ الجملة الاسمية لا تدل على الثبوت دوماً بل تكون كذلك حين لا يكون خبرها جملة فعلية، فإذا تكونت الجملة من مبتدأ (وهو اسم) وخبرها جملة فعلية فالجملة كلها تفيد التجدد لا الثبوت والتجدد معاً لأنَّ العبرة بالحكم[٦٤].

ثالثاً: كثرة الاعتماد على الآراء النحوية ذكراً وتنويهاً:

لقد اعتمد التفتازاني كثيراً على آراء النحاة ذكراً أو تنويهاً، كما فعل في المسألة السابقة في معنى (إن)، إذ أنَّ حدوث الارتياب في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾[٦٥] ليس شرطاً أنْ يكون في المستقبل اعتماداً على آراء النحاة كالكوفيين والمبرد (ت٢٨٦هـ) والزجاج (ت٣١١هـ) وذلك لأنَّ: [٦٦]

١- (إنْ) ههنا تأتي بمعنى (إذا).

٢- تقدير (كان) بعد (إنْ) دالةٌ على المضي؛ لأنَّ (إنْ) لا تقلب كان الى معنى الاستقبال.

كما أنَّه اعتمد كثيراً على آراء ابن السراج وأبي علي الفارسي[٦٧] وابن جني[٦٨] وصاحب الكشاف[٦٩] وابن الحاجب الكوردي[٧٠].

وكذلك بنوا أغراض التقييد بالشرط في نحو (**إن تكرمْني أكرمْكَ، وإذا تكرمْني أكرمْك..**) على ما ذكره النحاة من معاني أدوات الشرط (الحروف والأسماء)، فذلك تصريح من البلاغيين على أنَّ النحويين تقدموهم علماً وضبطاً، لذلك نرى الخطيب القزويني يحيلنا إلى ما ذكر ((من التفصيل وقد بيَّن ذلك في علم النحو)) [٧١] عن الشرط، فذكر أنَّ هذه القيود لا تعرف إلا بمعرفة أدواتها التي فصل فيها في علم النحو.

فمن أراد معرفة الأغراض البلاغية والتمكن من علم البلاغة لا بدّ له أولاً من مراجعة علم النحو وضبطه، ومن قصد أساليب الكلام عليه مراعاة ما يقتضيه علم النحو أصوله وفروعه

من أحوال المبتدأ والخبر وشروط التقديم والتأخير وكيفية استعمال الأدوات وما إلى ذلك من التآليف النحوية فبه يستوي الناظم على عرش البلاغة وهو القطب الذي تدور عليه أرحية البلاغة(٧٢).

رابعاً: الضبط والتصحيح

إنَّ البلاغيين لم يكتفوا بأخذ القواعد النحوية، بل قاموا بضبط وتصحيح هذه القواعد أيضاً، فعلى وفق المقاصد البلاغية حكم علماء البلاغة على جملة من مسائل علم النحو بالتحليل على خلاف تحليل النحاة، وقد يختارون رأياً يلائم مقاصدهم البلاغية، فإذا جاء كلٌ من المبتدأ والخبر معرفتين فقد ذهب النحاة في ذلك مذهبين فمنهم من أجاز أن يكون المبتدأ هو الأول والثاني، ومنهم من أوجب أن يكون المبتدأ هو الأول ولم يجوّز تقديم الخبر ((لأنّه مما يشكل ويلبس؛ إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيّهما قدمت كان المبتدأ)) (٧٣) ومنهم من نظر إلى الوظيفة النحوية فالمجهول هو الخبر والمعلوم هو المبتدأ إنْ كانا معرفتين وإنْ اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما هو المبتدأ فإنَّ الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر؛ ((لأنَّ الخبر عبارة عن الصفة، والمبتدأ في نفسه عبارة عن الذات ولا شك أنَّ الذات بالابتدائية والصفة بالخبرية أحق من العكس.. وأنَّ المبتدأ هو المسند إليه بكل حال، والخبر مسند به بكل حال فلا يغير هذه الماهية عروض عارض))(٧٤).

وأما البلاغيون فقد وضعوا ضابط الفائدة أساساً في الحكم على المبتدأ والخبر المعرفتين، وجعلوا السامع جزءا مهماً في معرفة الضابط، فالمعلوم عند السامع يجب تقديمه وجعله مبتدءاً وأيّهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أنْ يحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها يكون خبراً للمبتدأ، ففي **زيدٌ أخوكَ** إذا عرف السامع زيداً لكنه لا يعرف اتصافه بالأخوة تكون الأخوة خبراً لزيد، وإذا علم الأخوة ولم يعلم الذات المتصفة بها على التعيين جعل زيداً خبراً

للأخوة[٧٥]. ويبدو أنَّ هذا الرأي هو الراجح فلا بدّ أنْ يكون السامع يعلم أحد الأمرين ويجهل الآخر وإلا لما كان هناك داعٍ لوجود هذا الكلام إنْ كان يعلمهما معاً؛ لأنَّ ((أصلُ الكلام موضوعٌ للفائدة وإنْ اتسعت المذاهب فيه ولكن لو قال قائل: **النارُ حارةٌ والثلجُ باردٌ** لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه وإنْ كان الخبر فيهما نكرة))[٧٦] فالعبرة بالفائدة المتجددة في الكلام والتي موضعها الخبر.وأما إنْ كان المسند إليه نكرة والمسند معرفة، فهذا ليس في كلام العرب، وما جاء ما ظاهره ذلك فقد أجراه البلاغيون على القلب، كقولهم: **(ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا)**[٧٧]، فأوجبَ السكاكي على ضوء هذه القاعدة أنَّه إذا كان المسند إليه نكرة وجب أنْ يكون المسند نكرةً كذلك[٧٨].

كما أنَّهم قد قاموا بتصحيح التوجيه النحوي في بعض المسائل النحوية بناءً على المفهوم البلاغي لتلك المسائل، فمن ذلك: أنَّهم ذكروا أنَّ القصر له عدّة أساليب، ومن أساليبه: التركيب المتضمن (ما وإلا)، ولأنّ القصر لا يكون في مثل هذا التركيب إلا بنفي متوجه إلى منفي ثم بإثبات ب (إلا)؛ فقد صححوا توجيه بعض النحاة لإعراب الاستثناء المفرغ على أن يعرب ما بعد (إلا) على حسب موقعه من الجملة، فلم يجوّز البلاغيون هذا التوجيه على وفق مفهوم القصر عندهم، فقالوا: لا بدّ من تقدير منفي بعد (ما) مقدر وهو مستثنى منه، ففي قولنا: **ما قام إلا زيدٌ**، صحح البلاغيون أنْ يكون إعراب (زيد) بدل بعض من كل بتقدير مستثنى منه عام: أي ما قام أحدٌ إلا زيداً أي أنَّ الاستثناء ليس مفرغاً كما يقول النحاة؛ وذلك لسببين: [٧٩]

١- لأنّ معنى (إلا) هو الإخراج فلا بد أنْ يكون هناك مُخرجاً منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص.

٢- لما كان شرط الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقا بنفي، فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه، كما في قولك: **ما جاء إلا زيدٌ**، فالمقصود

الإخبار أنّ زيدا هو الوحيد الذي جاء دون غيره، فلو جعلنا الاستثناء مفرغاً كان زيدٌ هو فاعل بإعرابه على حسب موقعه من الجملة كما هو الحال في الاستثناء المفرغ عند النحاة، فيكون المعنى: ما جاء زيدٌ، فيكون عكس ما نرمي إليه في جملة الاستثناء وهو مجيء زيد دون غيره، فلذلك يجب أن يقدر فاعل عام كـ (أحدٌ) كي يصح المعنى. وهذا ما أراد أن يومئ إليه التفتازاني –والله أعلم.

ومن تصحيح بعض المسائل النحوية بحث (إنْ) في المقطوع بوقوعه مستدلين بشواهد قرآنية على هذا، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾[٨٠] لأنه مؤكد أنّ في المخاطبين هناك من هم على معرفة بالحق وغير مرتابين، فجاءت (إنْ) لتغليب غير المرتابين على المرتابين وكأنَّ الجميع في ريب[٨١]، وبنوا على هذه المسألة استنباط مصطلح بلاغي يجري على (إنْ) وهو التغليب أي تغليب غير قطعي الحصول على القطعي الحصول.

خامساً: إقامة التحليل البلاغي على وفق الواقع النحوي لا على المفهوم المنطقي والأصولي.

إنَّ البلاغة وصف لتراكيب لغوية أو مجموعة تراكيب ولا ترتبط بمفاهيم عقلية ليست لها صلة بالواقع اللغوي، ولهذا فلا يصح توصيف القضايا البلاغية على وفق أحكام المنطق فحسب للبون الشاسع بين القضايا البلاغية القائمة على الواقع اللغوي وبين قضايا المنطق القائمة على الحكم العقلي المجرد، ولهذا عدَّ التفتازاني مثل قولنا: **(إنْ كانت الشمس طالعةٌ فالنهارُ موجودٌ)** جملة خبرية فيها محكوم عليه وهو (النهار) ومحكوم له وهو (موجود)، والشرط قيدٌ لهذا الخبر، وتقدير الكلام أنَّ الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس، فالجملة تحتمل الصدق والكذب، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم للواقع الخارجي[٨٢].وأما عند المناطقة فهذه الجملة ليست خبرية ولا تحتمل الصدق والكذب، باعتبار أنَّ المحكوم عليه هو

الشرط (**إن كانت الشمس طالعة**) والمحكوم له هو الجزاء (**النهار موجود**)[٨٣].وقد سعى التفتازاني إلى أنْ يكون الكلام في مثل هذا على وفق كلام أهل العربية بعيداً عما ذهب إليه المنطقيون؛ لأنَّ البلاغة قائمة على واقع لغوي مبني على أصول النحو وقواعده وليس على أحكام عقلية نظرية مجردة.

ولعلم التفتازاني بوجوب الفصل بين قضايا البلاغة العربية والمنطق في التحليل والتوصيف فقد عدّ البحث في الفصل بين البلاغة والمنطق من التحقيقات النفيسة فقال (تحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث)[٨٤].

كما أنَّهم وظفوا المصطلحات النحوية على وفق ما تقتضيه اللغة والنحو وليس على ما يقتضيه المنطق والفقه والأصول؛ لأنَّ الشرط النحوي: هو المذكور بعد (إنْ وأخواتها) معلّقاً عليه حصول مضمون الجملة..[٨٥] فالشرط النحوي يختلف عن مفهوم الشرط المنطقي والأصولي؛ لأنَّ الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس[٨٦]، فهو مأخوذ من تعريف الشرط لغةً ومبني عليه، وليس كذلك الشرط المنطقي والأصولي فهو عندهم ما كان عدمه يستلزم عدم الحكم، أي انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط[٨٧].

فالمناطقة جعلوا (إنْ ولو) يدلان على أنَّ العلم بانتفاء الثاني علةٌ للعلم بانتفاء الأول أي ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، إلا أنَّ التفتازاني ردَّ على هذه القاعدة بأنَّ ((الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض))[٨٨] في القرآن والحديث وأشعار العرب.

فالشرط النحوي قد يكون شرطاً كقولهم: **إنْ درستَ نجحتَ**، وقد يكون مسبباً كقولهم: **إنْ دخل الوقتُ وجبتِ الصلاةُ**، أو: **إنْ كانت الشمس طالعةٌ فالنهار موجودٌ**. ففي قوله تعالى: ﴿

﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[٨٩] عند انتفاء الشرط وهو إرادة التحصن لا يقتضي انتفاء المشروط وهو عدم الإكراه استدلالاً بالمفهوم النحوي للشرط من جهة، ووجود الفائدة من جهة أخرى[٩٠].

ومع هذا فإنَّ مباحث البلاغة عند المتأخرين لم تخلُ من ذكر مسائل منطقية كقولهم في تعلق حصول الجزاء بالشرط ((بامتناع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل)[٩١]،وكذلك تفصيلات مسائل المنطق في الحد للموجودات والمعدومات التي ذكرت في مباحث الاستفهام[٩٢].

وعلى الرغم من العلاقة بين النحو والبلاغة إلا أنَّ هناك مصطلحات خالف فيها علماء البلاغة علماء النحو في العلاقة بين النحو والبلاغة، كما في التخصيص، فهو عند البلاغيين: ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال[٩٣]وعند النحاة: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات[٩٤]، نحو: **رجل عالم**، فإن كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال، فلّما قلت (عالم) قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الأفراد (المتصفة بالعلم)[٩٥].

ومن المصطلحات التي خالف فيها البلاغيون النحاة مصطلح (الصفة)، فالصفة عند البلاغيين تخالف الصفة في الاصطلاح النحوي، فحين بحث البلاغيون موضوع القصر تكلموا في قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف، وصرّحوا بأنَّ الصفة هنا يقصد بها الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على

ذات ومعنى فيها[٩٦]، والعلة أنَّ النحاة نظروا في باب التوابع إلى الإعراب، وأما البلاغيون نظروا إلى تعلق المعنى بالواقع الخارجي.

ومما وقع فيه خلاف في تطابق المصطلحات أو تخالفهما ما جاء في مفهوم الاعتراض، فقد بحثه البلاغيون في مبحث الاطناب، وقد اختلف البلاغيون في متعلق الاعتراض فهل يتعلق بالجملة وتسمى حينئذ جملة اعتراضية فيكون موافقاً لأوضاع النحاة أم يتعلق بأعم من الجملة فيشمل المفرد أيضاً فقد ذكر في المطول الخلاف في المسألة[٩٧].

ويتجلى من كل ما تقدم أنَّ التفسيرات النحوية صارت توجيهاً بلاغياً بعد مدّ علماء البلاغة هذه التفسيرات لتكون بعداً بلاغياً معمقاً بتناول قضايا البلاغة وقواعدها وصار مراعاة قواعد النحو وقوانينه مسلكاً للبلاغيين في بحث علاقة التراكيب بالمقاصد البلاغية وبيان المزية البلاغية في التراكيب بله أنَّ أكثر تقسيمات علم البلاغة كانت قائمة على أساس أوضاع النحو وما علم المعاني من ذلك ببعيد.

ويمكن إيجاز علاقة النحو بالبلاغة في ثلاث قواعد، وهي:

١-**السببية:** ونقصد بها أنَّ النظام النحوي قائم في مقام السبب لقيام النظام البلاغي، فالبلاغة مسببة عن النحو؛ ولهذا لن نستطيع فهم البلاغة إلا بفهم النحو كما أنَّ وجود البلاغة مرتب على وجود النحو ولا يقصد بالترتيب الترتيب الوجودي بل هو الترتيب الذهني غير المتعلق بالزمن.

٢-**الغائية:** ونقصد بها أنَّ البلاغة غاية النحو ومقصده، ووجود الغاية دليل على تحقق السبب وتحقق وظيفته.

عدم التناقض: ونقصد به ألا تناقض بين النظامين النحوي والبلاغي؛ لأنَّ النظامين يجريان على وفق سنن واحد وهو النظام اللغوي، فالنظام النحوي والنظام البلاغي هما نظامان جزئيان من نظام كلي يتضمنهما وهو النظام.

وبعد فيمكن إيجاز نتائج البحث بما يأتي:

١-تلتقي وظيفة النحو مع وظيفة البلاغة في أنهما يؤديان وظيفة الاحتراز عن الخطأ في إنجاز الكلام،وتزيد الوظيفة البلاغية في كونها تميز فصيح الكلام من غيره وتعرف بمواقع مناسبات الكلام وبيان أفضل طرق االإنجاز الكلامي.

٢-إن المفاهيم النحوية تعدُّ أساسا للوظائف البلاغية،فقد اخذ البلاغيون المفاهيم النحوية وتوصيفات النحاة في بيان الأغراض البلاغية وطرائق إنجاز هذه المفاهيم على وفق مايحتاجه المتلقي ويؤثر فيه.

٣- توسع البلاغيون في التوصيف النحوي لبعض المسائل النحوية فذكروا تفصيلات وتقسيمات تدل على عمق العلاقة بين النحو والبلاغة،فضبطوا وصححوا بعض المسائل النحوية كما في تعيين المبتدأ والخبر فيما إذا كانا معرفتين ، وكما في اعراب مابعد إلا في الاستثناء المفرغ، كما صححوا بعض التوجيهات النحوية ،لأن علماء البلاغة اعتمدوا توظيف قصد المتكلم في توجيه النص ومعرفة دلالاته وبلاغته.

٤- قوة النصوص البلاغية وفصاحتها تعتمد على التزامها بالقواعد النحوية في كثيرٍ من توجيهات البلاغيين لتلك النصوص،فضلا عن أن كثيراً من القواعد البلاغية نتجت من قاعدة نحوية أو أكثر.

٥- كانت مباحث النحاة مبنية على أصل الوضع في أكثر أبواب النحو، وأما علماء البلاغة فقد نظروا إلى الاستعمال والإجراءات التي تقع في الكلام، فقد سار النحاة على قاعدة (ما جاء على الأصل لا يُسأل عن علته وما جاء على خلاف الأصل يُسأل عن علته) في توظيفاتهم النحوية، أما علماء البلاغة فخالفوا هذه القاعدة، فصار الأمر عندهم (ما جاء على الأصل يُسأل عن علته وما جاء على خلاف الأصل يُسأل عن علته)، ولهذا اختلفت مباحث الفريقين في التعريف والتنكير والذكر والحذف وغير ذلك من المباحث؛ ليُسأل عن علة الجميع في علم البلاغة.

٦-خالف علماء البلاغة علماء النحو في بعض المصطلحات بناء على التوظيف البلاغي للمفاهيم اللغوية كما في مصطلح التخصيص والصفة والاعتراض الذي خصصه النحاة بالجملة ووسعه البلاغيون ليشمل المفرد كذلك.

الهوامش

١- المقرب: ٤٥/١،وينظر:شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٢/١،والاقتراح في علم أصول النحو/٢٢-٢٣

٢- الاقتراح/٢١.

٣- ينظر: شرح الأشموني: ٢٢/١.

٤- مفتاح العلوم: /١٢٥.

٥- المطول/١٣٣.

٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٨٤/١-٨٥.

٧- ينظر: المطول/١٣٤،مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: ٩٧/١.

٨- ينظر: المطول/٥٢٥

٩- دلائل الإعجاز/١٢٧.

١٠- علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي/٦٤-٦٥.

١١- دلائل الإعجاز/٢٩١-٢٩٢.

١٢- سيبويه إمام النحاة:علي النجدي ناصف/١٨٥، ينظر: أثرالنحاة في البحث البلاغي:عبد القادر حسين/١١٥

١٣- تأويل مشكل القرآن: / ١٥

١٤- ينظر: المطول/١٠٧، الأطول: ١٥١/١.

١٥- ينظر المطول/١٤٠.

١٦- المصدر نفسه/١٤١.

١٧- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢٤/١-٢٥.

١٨- ينظر: البلاغة العربية أصولها وامتدادها: /٤٨٣.

١٩- سورة الأعراف/١٣١.

٢٠- سورة الأعراف/١٣١.

٢١- ينظر الإيضاح/ ١٠١، المطول/٣٠٥ ،٣٢٣،.

٢٢- ينظر: الإيضاح/ ٦٣-٦٤، المطول/٢٣٤-٢٣٥، و٤٣٦.

٢٣- ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٤٦/٢.

٢٤- ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٤٢/١-١٤٨.

٢٥- ينظر: المطول/٢٠٠.

٢٦- سورة الإسراء/ ١٠٠.
٢٧- ينظر: الكشاف: ٦٦٩/٢.
٢٨- ينظر: مفتاح العلوم/١٣٠، الإيضاح/١٢١، المطول/٣٨٥-٣٨٦.
٢٩- ينظر: المطول/٢٢٨-٢٢٩، عروس الأفراح: ٣٧٥/١.
٣٠- ينظر: المفصل في صنعة الأعراب/٢٣.
٣١- ينظر: مختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك: ٣٨/١، مغني اللبيب: ٣٧/٢.
٣٢- من طبعة محشاة للمطول لسنة ١٣١٠هـ/ص ٢٠١.
٣٣- ينظر: شرح قطر الندى/٢٦٨-٢٦٩.
٣٤- ينظر: المطول/٣٤٦.
٣٥- ينظر: اللمع في العربية/ ٢٦.
٣٦- عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٢٣١/٤.
٣٧- سورة الفجر/٢٢.
٣٨- سورة يوسف/٨٢.
٣٩- المطول/٦٣٧.
٤٠- ينظر: المصدر نفسه/٥٧١.
٤١- ينظر: المطول/٤٧٠، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ١١٩/٣.
٤٢- ينظر: مواهب الفتاح:١٣٠/٣.
٤٣- ينظر: المصدر نفسه/٤٧١.
٤٤- ينظر: المثل السائر: ١٧/٢.
٤٥- المصدر نفسه: ٤٦/٢.
٤٦- الطراز: ١١٩/٢.
٤٧- ينظر: المصدر نفسه: ١١٩/٢ وما بعدها.
٤٨- سورة البقرة/٢٣.
٤٩- ينظر: المطول/٣١١، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٤٩/٢-٥١.
٥٠- المطول/٣١٤.
٥١- ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠١/٤، الخصائص: ٥٣٤/١.
٥٢- ينظر: السبعة في القراءات:/٢٦٩.
٥٣- سورة الأنعام/١٣٢.

٥٤- المطول/٢٧٧.

٥٥- ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢١٣/١، ٣٩١.

٥٦- مفتاح العلوم/٢٩٦ وما بعده.

٥٧- ينظر: الطراز: ٧١/٢.

٥٨- الخصائص:١٤٧/١

٥٩- ينظر:المطول/٣١٤.

٦٠- ينظر المصدر نفسه/٤٧١.

٦١- ينظر: المطول/٤٧١،حاشية الدسوقي على مختصر السعد: ٥٨٦/٢.

٦٢-ينظر مفتاح العلوم/٣٨٣.

٦٣-ينظر شرح قطر الندى/٣٢٠،حاشية الصبان:٣٦٩/٢، ٤٥٨

٦٤-ينظر المطول/٣٤٨، ٣٥٤.

٦٥- سورة البقرة/٢٣.

٦٦- ينظر: المطول/٣١٢.

٦٧- ينظر: المطول/٣٣٢.

٦٨- ينظر: المصدر نفسه/ ٧١٤.

٦٩- ينظر المصدر نفسه/٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢.

٧٠- ينظر المصدر نفسه/٢٣٧، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٢.

٧١- ينظر: المصدر نفسه /٣٠٣.

٧٢- الطراز: ١١٩/٢، ١٢٢.

٧٣- شرح المفصل: ٩٩/١، وينظر: مغني اللبيب: ١١٤/٢، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٨٤/١.

٧٤- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز: ١٤/٢.

٧٥- ينظر: دلائل الاعجاز/٣٥٨-٣٥٩، الإيضاح/ ١٠٣، المطول/٣٣٧-٣٣٨.

٧٦- الأصول في النحو: ٦٦/١.

٧٧- عجز بيت للقطامي، الأغاني: ٤٤/٢٤.

٧٨- ينظر: مفتاح العلوم/٩١، المطول/٣٣٣-٣٣٤.

٧٩- ينظر: المطول/٣٩٨-٣٩٩، عروس الأفراح: ٢٣٠/٢-٢٣١.

٨٠- سورة البقرة/٢٣.

٨١- ينظر المطول/٣١١.
٨٢- ينظر: المطول/٣٠٤-٣٠٥، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣٧/٢.
٨٣- ينظر: معيار العلم في فن المنطق/١٥٤.
٨٤- المطول/٣٠٥.
٨٥- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٧٤/٢.
٨٦- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٦٩/٤، حاشية الصبان: ٣٢/٤.
٨٧- ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ٢٧/١.
٨٨- المختصر في تلخيص المفتاح/٦٥.
٨٩- سورة النور/٣٣.
٩٠- ينظر: المطول/٣٢٠.
٩١- ينظر: المطول/٣١٧.
٩٢- ينظر: الإيضاح ٨٦/٢، المطول/٤١٣ و٤٢٧.
٩٣- ينظر: الإيضاح: ٤٧/٢، المطول/٢٢١.
٩٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٣١/٢.
٩٥- ينظر: الإيضاح: ٤٧/٢، المطول/٢٢١.
٩٦- ينظر: المطول: ٣٧٦.
٩٧- ينظر: المطول/٥٠٢-٥٠٣.

المصادر والمراجع

- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي (ت٩٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢، د.ت.
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، علق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.
- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها: د. محمد العمري، أفريقيا الشرق– الدار البيضاء، ط٢، ٢٠١٠م.
- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق:إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط.
- حاشية الدسوقي على مختصر السعد: محمد بن عرفة الدسوقي (١٢٣٠ه)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، د.ط، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م، د.ط.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط٣، ٢٠٠٨م.
- دلائل الاعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (٤٧١هـ)، تحقيق: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، د.ط، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.
- السبعة في القراءات: أبو بكر احمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ٢٠١٠م.
- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصيف، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، ، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى– القاهرة، مطبعة السعادة، ط١٢، ١٣٨٦هـ–١٩٦٦م.
- شرح كافية ابن الحاجب المعروف بشرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي (٣٤٧ه)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، د.ط، ١٣٩٨ه–١٩٧٨م.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي اليمني (ت٧٤٥ه)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا–بيرزت، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م، د.ط.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص): بهاء الدين السبكي (ت٧٦٣ه)، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ٢٠١٠، د.ط.
- علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: د. محمد حسين علي الصغير، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق–بغداد، ط١، ١٩٨٩م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، ١٩٧٢م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله المعروف بابن الأثير الموصلي (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، د.ط.
- مختصر مصباح السالك إلى ألفية ابن مالك ضمن كتاب أوضح المسالك لابن هشام: د. بركات يوسف هبود، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- المطول شرح تلخيص المفتاح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢ه)، طبعة محشاة لسنة ١٣١٠ه.
- المطول شرح تلخيص المفتاح: للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، ومعه حاشية العلامة: السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، صححه وعلق عليه: احمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، لبنان – بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.
- معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، د.ط، ١٩٦١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الإمام جمال الدين بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع-القاهرة، ٢٠٠٥م، د.ط.
- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦ه)، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المقتصد في شرح رسالة الايضاح: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- المقَرَّب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، رفع المساهم، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص): أبو يعقوب المغربي (ت٥٨٠ه)، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ٢٠١٠، د.ط.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت